

ندوة - 2

مصير المشروع الوطني الفلسطيني في ظل الانقسام الثنائي المستفحل*

جورج جقمان
عبد الستار قاسم
كميل منصور**

رائف زريق
هاني المصري

أدار الندوة: زكريا محمد وخالد فراج***

تشخيص الأزمة

■ لماذا وصلنا إلى التمزق الفلسطيني الراهن سياسياً وإدارياً: "حماس" في غزة، و"فتح" في الضفة، وعداء لا سابق له مستحكم بينهما؟ أين يكمن جذر الأزمة، وما هي أسبابها الأعمق؟

عبد الستار قاسم: الساحة الفلسطينية معبأة منذ زمن بعيد عصبياً. وهذه ليست أول مرة نقتتل فيها. سبق أن اقتتلنا في الأردن ولبنان ورفعنا السلاح ضد بعضنا البعض. حتى في الضفة الغربية، أو ما يسمى مناطق السلطة الفلسطينية، حمل الناس السلاح أيضاً واقتتلوا، واقتتلت الأجهزة الأمنية. ما حدث ليس جديداً، وإنما أمر له تاريخ تعود جذوره إلى التركيبة الاجتماعية والثقافية العربية. لكن هذا كان بحاجة إلى التغذية. وما غذاه أساساً هو اتفاق أوسلو. الاقتتال الداخلي موجود في مبنى اتفاق أوسلو، في التنسيق الأمني ومكافحة الإرهاب. عندما نتحدث عن مقاومة الإرهاب أو عن أوسلو، في التنسيق الأمني ومكافحة الإرهاب؛ عندما نتحدث عن مقاومة الإرهاب أو ملاحقة الإرهابيين، فإن الحديث يتناول ملاحقة الفلسطينيين لأنفسهم. معنى ذلك أن اتفاق أوسلو، منذ توقيعه، أسس لحالة من الصدام. وكان واضحاً أن القبول باتفاق أوسلو سيؤدي إلى نتيجة كهذه، وخصوصاً أن هناك تعهداً مسبقاً بملاحقة "الإرهابيين".

المسألة الأخرى في هذا السياق أن اتفاق أوسلو، وما ترتب عليه من اتفاقيات فيما بعد، هو أصغر كثيراً من حجم القضية الفلسطينية. حجمه صغير جداً؛ عبارة عن جراب ضيق. وبالتالي كيف تستطيع أن تحشر الدماء الفلسطينية والحقوق الفلسطينية والتاريخ الفلسطيني في وضع كهذا؟ هناك من يقبل بمثل هذا الوضع، لكن هناك أيضاً كثيرين لا يقبلون به، وبالتالي سيصطدم من يقبل بمن لا يقبل.

الأمر الثالث هو أن الفصائل الفلسطينية ذات عقلية قبلية تعصبية؛ بمعنى أن بذور الاقتتال، سواء بصورة عنفية أو لاعنفية، موجودة بالتربية الفصائلية الفلسطينية. من تجربتنا اكتشفنا أن أغلبية الناس المندرجين في الفصائل الفلسطينية لا تعرف ماذا يطرح فصيلها. إنها "معهم معهم، عليهم عليهم". وبالتالي هذا التعصب الذي يرى الحقيقة في الذات، ولا يرى صواباً لدى الآخر، يؤدي إلى الاقتتال. الاحترام واحترام الرأي الآخر غير موجودين. التثقيف الفصائلي أعمى وغبي ومظلم. أنا لا أستثني أحداً. كل الفصائل، حتى الصغيرة، ليست بريئة أيضاً في تثقيفها لعناصرها. ومع عصبية من هذا القبيل لا بد من توقع مثل هذه النتيجة.

النقطة الأخيرة أنه حدث منذ قدوم السلطة الفلسطينية هجمة متعمدة أو غير متعمدة على النسيج الاجتماعي والأخلاقي للشعب الفلسطيني. حدث تدهور مرهق. صحيح أنه كان هناك قليل من الخلل الأخلاقي، لكن مع قدوم السلطة الفلسطينية صار التدهور كبيراً. كثير من الموبقات أصبح يُقترف في وضوح النهار وضد الناس علانية، الأمر الذي أثار الاشمئزاز. وما جرى في الفترة الأخيرة بين الفصائل كان يجري أيضاً بين الناس. ربما تكون نابلس هي المثل الأكثر حدة في الضفة الغربية لهذا الوضع. صار كل شخص يختلف مع الآخر يحضر له مسلحين، وأضحى الجهلة والزعران سادة المجتمع الفلسطيني. مئة أكاديمي لا يساوون واحداً من المسلحين في شوارع رام الله أو نابلس. فهو يستطيع إسكاتهم والاعتداء عليهم، وهم لا يجدون من يدافع عنهم. ومن ناحية تجربتي الشخصية، فقد

اعتُدي عليّ مراراً وتكراراً. الأزعر صار سيد الموقف في الساحة الفلسطينية. الفساد صار عنوان العمل. لم يعد هناك إمكان لأن تجري الأمور بطريقة صحيحة. الكفاءة انحدرت قيمتها إلى حد مخيف. إذًا، هذه العوامل كلها توصل إلى هذه النتيجة.

رائف زريق: أنا وأفاق الدكتور عبد الستار فيما يتعلق بجميع المحاور، لكن سأركز في حديثي على غياب المركز. غياب المركز يعني غياب الاستراتيجية وغياب السياسة أيضاً. فالعمل السياسي مؤخرًا تراوح ما بين المفاوضات في الغرف المغلقة، وما بين العمليات "الانتحارية". المشترك بين هذين الأمرين أنهما يعبران عن غياب الجمهور الواسع في العمل السياسي، والاعتقاد أن العمل الفردي في لحظة معينة وبذكاء معين، أو بتضحية معينة وتقمص دور البطل، يمكن أن يحل المسألة الفلسطينية. هذا كله يعبر عن ظاهرة غياب المركز، وغياب البوصلة، وغياب الاستراتيجية، الأمر الذي ينتج بدوره ظاهرة الاستقطاب والاختلاف. لا الخلاف، لأن الخلاف يكون على قاعدة واحدة، لكن هنا الاختلاف من دون وحدة. ليس ما يحدث هنا اختلاف وحدة، لكنه اختلاف غير مضبوط. بمعزل عن البنى والنسيج الاجتماعي فإن اتفاق أوسلو أنتج ثنائيات، مثل ثنائية الدولة والثورة. فقد أصبحت السلطة في موقع لم تنجز فيه مهمات الثورة، لكنها من ناحية أخرى لم تنتقل تماماً إلى الدولة. هي تعد شعبها بإنهاء الاحتلال، وفي الوقت نفسه تعد إسرائيل بالحفاظ على المستعمرات، وهذا دور مستحيل. وبالتالي يصبح من غير الواضح، مثلاً، هل إطلاق الرصاص عملية تخدم المشروع الوطني أم تتناقض معه؟ فهو أحياناً يعتبر بطولياً، وأحياناً ينعت بالخيانة.

كذلك هناك ثنائية العدالة وموازن القوى. اتفاق أوسلو سُوق بحجة موازين قوى، وكأن العدالة ليست جزءاً من موازين القوى! أصبح هناك نوعان من الخطاب يتناوبان، لكن لا يتداخلان. وهناك ما يكفي من مبررات موازين القوى لمن يريد أن يسوق أوسلو. يمكن اعتبار أوسلو إنجازاً إذا نظرنا من منطلق أن العالم ضدنا وموازن القوى ضدنا. لكن إذا نظرنا من منطلق العدالة التاريخية يمكن أن نتساءل ما هو أوسلو بالنسبة إلى عدالة القضية الفلسطينية؟ هذا الوضع أنتج خطابين يتناوبان لكن لا يتداخلان. فالذي يتحدث عن العدالة التاريخية لا يكلف نفسه عناء الإجابة عن السؤال العيني: كيف يصبح الحل العادل ممكناً؟ ومن يتحدث عن موازين القوى يغفل كون العدالة جزءاً من هذه الموازين، ويتغاضى عن فكرة أن الممكن يجب أن يكون عادلاً أيضاً. هذه الثنائيات أفضت إلى إنتاج ثنائيات تنظيمية في الشعب الفلسطيني، وتركت لحركة "حماس" أن تبدو كأنها قطب العدالة للفلسطيني. أفرغ المركز وغاب، صرنا إماماً أمام مشروع علماني لكن الفساد متفش فيه، وإماماً أمام مشروع إسلامي مع غياب واضح للمركز. استمرت هذه الحالة من الثنائيات من دون أن تحسم. "حماس" لم تساهم في فترة أوسلو، وإنما اتجهت إلى خيار العمليات التي أربكت السلطة الفلسطينية. كان المخرج المفترض أن تكون الانتخابات قاعدة يحتكم الجميع إليها، وتعيد الأهمية والهيبة إلى العمل السياسي، وتشرك الجمهور في التداول السياسي. لكن "فتح" أدارت ظهرها لنتائج الانتخابات، وصعدت حملتها الإعلامية ضد "حماس"، الأمر الذي أعاد إنتاج الأزمة.

كميل منصور: السؤال غير واضح. عندما طرحتم السؤال عن جذور الأزمة، عن أي أزمة نتحدث؟ هل نتحدث عن أزمة النظام السياسي الفلسطيني، أم نتحدث عن فصل الضفة عن غزة، أم نتحدث عن عدم التمكن من إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع، أم عن عدم التمكن من إقامتها على كامل التراب الفلسطيني؟ يجب أن نختر عن أي أزمة نتحدث. أنا شخصياً أود أن أتحدث عن أزمة فصل غزة عن الضفة الغربية بسبب أحداث حزيران/يونيو 2007. وهنا لا يمكن العودة إلى أوسلو فقط. فجذور الأزمة تعود إلى احتلال 1948؛ أي أن المشروع الصهيوني هو الأزمة. لكنني سأكتفي بالتحدث عن الأسباب المباشرة لا الأسباب غير المباشرة. في نظري، السبب المباشر الأول هو فكرة المقاومة المسلحة مع وجود قيادة مرئية في الوطن. من المستحيل أن تتعايش القيادة المرئية والمقاومة المسلحة. كان هناك مقاومة مسلحة عندما كانت القيادة في الخارج. ونحن نعلم ماذا حدث لياسر عرفات عندما سمح بمقاومة مسلحة وهو في داخل الضفة. هذا شيء غير ممكن. وبسبب وفاة ياسر عرفات، وأسباب أخرى، أصبح هناك ضرورة لإجراء الانتخابات الرئاسية ومن ثم النيابية. وعندما جرت الانتخابات قبلنا عملياً بأن الفترة الانتقالية لم تعد انتقالية، وإنما أصبحت فترة غير محدودة بزمان. ياسر عرفات كان رافضاً للانتخابات لأنه أدرك أنه إذا جرت انتخابات بعد سنة 1999 فمعنى ذلك ما أشرنا إليه. لكن بعد وفاته نشأت ضرورة لإجراء انتخابات رئاسية. ولأنه جرت انتخابات رئاسية، حدثت انتخابات نيابية، وكان التنافس أساساً بين الفئتين الرئيسيتين على الساحة: "فتح" و"حماس". وكان هناك رابع وخاسر. لكن الخاسر لم يقبل بنتائج الانتخابات، والرابح والخاسر لديهما منظمات مسلحة. فكيف يمكن أن يكون هناك توازن في السلطة الفلسطينية بين منظمين مسلحين إذا لم

يكن هناك تفاهم على البرنامج السياسي، وتفاهم على ما يسمى المحاصصة؟ الخاسر لم يكن يريد المحاصصة. كان يريد إفشال الرابع. ومن شجعه على ذلك كان الخارج. الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا والعالم كله شجع "فتح" على رفض النتائج. من هنا يوجد لدينا ثلاثة عوامل:

● فنتان مسلحتان.

● حصار خارجي.

● رفض النتيجة.

اتفاق مكة كان مكتوباً له الفشل منذ أن وقّع، لأنه لم يتضمن اتفاقاً على المحاصصة. محاصصة في وزارة الداخلية والأمن لا في الوظائف العامة؛ وفي هذا المجال لم يكن في الإمكان إجراء المحاصصة.

ويمكن أن نضيف إلى ذلك الثقافة السياسية وعدم الاعتراف بقواعد اللعبة. أنا أرى أن لا الجمهور الفلسطيني، ولا الرأي العالمي، ولا أي شخص فكر في احترام قواعد اللعبة. "حماس" لم تُعطَ فرصة أن تجرب السياسة والحكم كي تستطيع القوى الاجتماعية أن تتبلور بعد ذلك.

جورج جقمان: أنا أوافق، بصورة عامة، على تحليل الدكتور كميل. لكن سأتناول الموضوع بشكل عيني أكثر وأدق من ناحية التفصيلات.

بداية أقول، فيما يتعلق بالنقطة الأولى التي ذكرها، إنني لا أراها مرتبطة بسياق الأحداث الأخيرة. من الجلي والواضح أن وجود سلطة فلسطينية ومقاومة مسلحة في أن واحد أمران لا يستقيمان. وقد مر عرفات بهذه التجربة وحاول إمساك العصا من الوسط عن طريق شهداء الأقصى، وليس عن طريق جهاز الأمن. لكن إسرائيل لم، ولن تسمح بذلك. لا أرى أن لهذا الجانب علاقة بالأزمة الأخيرة. وسأبدأ بانتخابات المجلس التشريعي في كانون الثاني/يناير 2006. من الجلي أنه يوجد سببان رئيسيان للنتائج التي أحرزتها "حماس"، وأعتقد أن المحللين يوافقونني الرأي فيهما: الأول، انتشار الفساد في أوساط واسعة داخل السلطة الفلسطينية، والثاني فشل ما تسميه "فتح" المشروع الوطني، أي حل الدولتين؛ بمعنى أنه لم يحدث إنجاز لا على هذا الصعيد ولا على ذلك. وأعتقد أنه لو تم إنجاز تمثيل في إنشاء دولة فلسطينية، بالفهم الفلسطيني للدولة الفلسطينية، فلربما كانت النتائج أتت مختلفة. في كل الأحوال، أعتقد أنه يوجد سببان رئيسيان للأزمة الداخلية أشار إليهما الدكتور كميل: سبب خارجي، وسبب داخلي. السبب الخارجي هو الحصار السياسي والاقتصادي ودخول الولايات المتحدة وإسرائيل على الخط الداخلي، أسوة بما يجري في لبنان. اليد الطويلة ممتدة إلى الداخل، ويوجد حلفاء لها. بالتالي أي حديث عن تحول ديمقراطي في دول العالم الثالث من دون رؤية العامل الخارجي هو، في رأيي، رمي في العماء كما يقال.

أمّا السبب الداخلي فهو عدم تقبل تداول السلطة من ناحية المبدأ من جانب أوساط في السلطة. وكما يعرف الجميع ممن يسكن في رام الله وغزة ويتابع الأحداث، كان هناك مسعى لإيجاد معارضة لا من داخل البرلمان فقط، بل أيضاً من داخل الدوائر الحكومية والوزارات. كان ذلك مسعى لإفشال حكومة "حماس" الأولى من الداخل. أعتقد أن المحل الرئيسي كان عندما طلب وزير الداخلية السابق، سعيد صيام، من بعض الأجهزة القيام بمهمات محددة ورفضت القيام بها. هذه حقيقة معروفة. وقد أدى ذلك إلى إنشاء القوة التنفيذية. أعتقد أن هذه كانت مرحلة فاصلة، نشأ فيها جناح عسكري مسلح آخر. ومن هنا بدأت الاشتباكات الداخلية تقع بالتدرج؛ أي أن الأحداث التي جرت في أواسط حزيران/يونيو لم تكن مفاجئة، وإنما كانت امتداداً متدرجاً لما قبلها. لكن يجب النظر أيضاً إلى مسعى "حماس" ابتداء من اتفاق القاهرة في آذار/مارس 2005، الذي تضمن قبول "حماس" بالتهديّة. لم تكن هذه أول مرة. قبل ذلك قبلت التهديّة في سنة 2003 في عهد أبو مازن كرئيس حكومة. قبول التهديّة يعني وقف الكفاح المسلح مؤقتاً. وبالتالي الموضوع لا يتعلق بالتعارض من حيث المبدأ بين الكفاح المسلح ووجود سلطة. في فترة اتفاق القاهرة، لم تكن هذه هي القضية الأساسية. وقد حافظت "حماس" في الإجمال على التهديّة. وكان مسعى أبو مازن في اتفاق القاهرة إعطاء "حماس" حصة في النظام السياسي. نتائج الانتخابات كانت مفاجأة. بعد ذلك حاولت "حماس" تخطي عقبة الحصار السياسي والاقتصادي بتأليف حكومة وحدة وطنية، لكن الحصار استمر. ويقال إنه كان هناك جانب فلسطيني يشجع الولايات المتحدة على استمرار الحصار. هذه المسألة لم تكن تنشر بالصحف، لكن المطلعين يعلمونها. إذا فقد تضافر العاملين الداخلي والخارجي ليؤديا إلى هذه النتيجة. ربما كانت "حماس" أخطأت في تأليف أول حكومة لوحدها. وربما كان من الأفضل لها أن تبقى في المجلس التشريعي بأغلبية تمسك برقبة أي حكومة تؤلّف، وتستمر في برنامج محاربة الفساد. لكن ما فعلته "حماس" هو الدخول في لعبة "فتح" نفسها؛ أي مسعى توظيف انتصارها في خدمة مصالح فئوية. وأصبح الأمر صراعاً بشأن السلطة. ما هو

مسكوت عنه، في رأبي، هو ما يسمى المشروع الوطني. سأعود إلى هذه النقطة لاحقاً إذا أردتم، لأتحدث عن موضوع مستقبل الإسلام السياسي في ضوء تجربة "حماس"، وفي ضوء تجارب أخرى.

هاني المصري: سأبدأ بالاستشهاد بعبارة أطلقها د. مشتاق خان في مؤتمر عقد في بيروت: "إذا كنا نستطيع أن نقيم دولة فلسطينية تحت الاحتلال، وأن نحدث تنمية حقيقية تحت الاحتلال، وديمقراطية تحت الاحتلال، فلماذا نطالب بإزالة الاحتلال؟ إنه بالتالي نعمة". جذر الأزمة هو هذه المعادلة: أننا نريد أن نقوم بكل هذه المسائل تحت الاحتلال! وقد ضاع المشروع الوطني في غمرة محاولة تحقيق هدف مستحيل. جربوا إقامة سلطة كي تكون مرحلة على طريق إقامة دولة فلسطينية، وفشل هذا المشروع فشلاً ذريعاً، لا فيما يتعلق بالانتخابات فقط، بل أيضاً فيما يتعلق بجميع مكوناته: التنمية والصمود والثقافة والقيم. لم ينجح في أي جانب، لأن الكل، من الرئيس حتى الغفير، تحت الاحتلال.

بعد فشل كامب ديفيد، تم تجاوز الحكم الذاتي الذي كان ممنوحاً للسلطة كلياً. حدود المنطقتين (أ) و(ب) تم تجاوزها. استباحات إسرائيل الضفة وغزة، وفي كل يوم تعتقل الدوريات الإسرائيلية الناس في أي مكان. هذه حقيقة يجب عدم نسيانها. استراتيجياً أوسلو لمقاومة الاحتلال فشلت. ودفع دعايتها الثمن فشلاً متكرراً، لا في الانتخابات البرلمانية فحسب، بل أيضاً في الانتخابات البلدية، وبما حدث في غزة. من المفترض أن هناك جهة تطرح اتجاهاً آخر، وبرنامجاً آخر من شأنه أن يرفع السقف الفلسطيني، بحيث نصبح أمام مجرى جديد ومختلف. لماذا لم يحدث ذلك؟ لأن القوة الصاعدة تلعب لعبة القوة الألفية نفسها، وهذا ما زاد في الأزمة وحولها إلى اشتباكات. والدليل الواضح جداً على ذلك أن "حماس"، التي ترفض اتفاق أوسلو وتريد إسقاطه، أصبحت تحترم هذا الاتفاق. كما أنها أعطت الرئيس تفويضاً لا فيما يخص المرحلة الراهنة فقط، بل أيضاً للتفاوض في شأن قضايا الوضع النهائي. وهذا أمر مهم. كما أنها اعترفت بالدولة الفلسطينية بحدود أراضي سنة 1967، والتزمت التهدئة. إذاً، فالخلاف في شأن أوسلو لم يعد العامل المحدد شئنا أم أبينا. الخلاف بشأن أوسلو داخل "فتح" أعمق منه داخل "حماس". بل إن "حماس" خطت خطوات أبعد من ذلك. فقد قدمت مشروع أحمد يوسف، "مستشار" إسماعيل هنية، الذي تم صوغه في دولة أوروبية. وفي مضمون هذا المشروع تنازل حتى عن البرنامج الوطني الذي يعني حق تقرير المصير، والدولة في حدود سنة 1967، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً وفق القرار رقم 194. ولدى "حماس" أيضاً الاستعداد لإقامة دولة مؤقتة على جزء من الأراضي المحتلة من أجل الهدنة.

واضح أن لدى الفصائل الفلسطينية عجزاً عن تقديم مشروع وخطة واستراتيجية قادرة على تحقيقه. لا يوجد مشروع، ولا توجد خطة. من يقول مفاوضات نقول له: جربنا المفاوضات. إسرائيل تستخدمها غطاء وتنتظر لتتنصج وتوافق على شروطها. غير مطروح حل يحقق الحد الأدنى، ويطبق القرارات الشرعية أو مبادرة السلام العربية. لم يكن مطروحاً أيام حكومة إيهود براك، ولا هو مطروح الآن. بالتالي لا توجد مفاوضات. وإذا حدثت مفاوضات فهي من أجل أن يروا كم أنت ناضج لقبول ما تعرضه إسرائيل. إذا لم تكن نضجت تتراجع إسرائيل وتفشل الجولة التالية من المفاوضات. وفي كل الأحوال تستمر في الحصار والاستيطان، وكل الإجراءات الأخرى. وعليه أنا أقول إن المفاوضات فشلت في إنجاز المشروع الوطني. والأهم من ذلك عدم وجود خطة عند الطرف المركزي لإنجاز هذا المشروع.

تحدثنا عن المفاوضات. أما فيما يخص الطرف الآخر، "حماس"، فالمقاومة التي طرحتها مشروع غير استراتيجي، دليل ما انتهى إليه أمر العمليات الاستشهادية. وعلى الرغم من جميع ملاحظتنا على هذه العمليات، وعلى الرغم من قولي إن مساهمتها سلبية، فإنني أقول إنها أوجعت إسرائيل، سواء على المستوى الاقتصادي أو الأمني أو البشري. هذه مسألة لا يمكن إنكارها. لكن عندما فازت "حماس" في الانتخابات أوقفت كل أنواع العمليات ما عدا الصواريخ في بعض الأحيان. وبالتالي أصبحت المقاومة مشروعاً تكتيكياً لخدمة "حماس" وقضاياها، ولتعزيز وضعها داخل النظام السياسي الفلسطيني. من هنا أقول إنه لا يوجد لديها مشروع مقاومة.

التيار الثالث يدور إما في فلك هذه القوة أو تلك، وإما أنه يبحث عن موقعه ولم يجده حتى الآن. يتحدث في المؤتمرات عن المقاومة الشعبية، لكن لا يوجد تجسيد واقعي لها. ما يفاقم المأزق أنه كان هناك اتجاه مركزي، على الرغم من كل الخلافات بشأنه، يوحد الشارع الفلسطيني اسمه ياسر عرفات. حتى "حماس" كانت تعتبره مرجعية، ولو اختلفت معه. كان هذا العنوان يخطئ، لكن كان عنده مشروع. عندما رحل ياسر عرفات، مسموماً على الأغلب أو بالتأكد، انطلقت القيادة الجديدة من أنه تمت هزيمتنا بلا شك. وعلى من هزم أن يدفع فواتير الهزيمة. هذا الأمر يعني الاستعداد للتكيف إزاء المشاريع الأميركية والإسرائيلية. لكن لهذا الأمر عواقب. فالشعب الفلسطيني يرفض

تصفية قضيته. ليست "حماس" هي التي ترفض فقط. الشعب أعلن في جميع المناسبات أنه على الرغم من كل التضحيات، وعلى الرغم من كل شيء فهو غير مستعد للتصفية، وغير مستعد للتخلي عن البرنامج الوطني. هذا ظهر بشكل كبير في الانتخابات التي فازت فيها "حماس". نحن نقول: تفويض لـ "حماس" لم يكن دعماً لبرنامجها الداخلي فقط، فهو في بعض الجوانب كان دعماً لخيار المقاومة. لكن "حماس" خذلت الجمهور عند تكيفها بشكل بطيء إزاء أوسلو. الانتخابات لم تكن مخرجا.

التداعيات السياسية والقانونية

■ ننتقل الآن إلى التداعيات السياسية والتأثيرات القانونية فيما جرى في غزة، وما أعقبه من ردات فعل في رام الله.

جورج جقمان: من ناحية سياسية، واضح أنه حدث شرح كبير في النظام السياسي. فثمة حكومتان كل منهما تدعي الشرعية. الرابط السياسي الوحيد بين الضفة والقطاع هو المجلس التشريعي. لدينا مجلس واحد، لا مجلسان. أما إذا جرت انتخابات، ولا أعتقد أنها ستتم في وقت قريب، من دون موافقة جميع الأطراف فستكون القشة التي تقسم ظهر البعير في النظام السياسي الفلسطيني. شاهدنا سجلاً بشأن النواحي القانونية بين الطرفين. لكن أعتقد أن الموضوع لا يمكن أن يبت قانونياً، لأن القانون الأساسي لم يصمم لمثل هذه الحالات. هناك ثغرات كبيرة في القانون الأساسي، إذ إنه لا يتعرض لمثل هذه الحالات. ولا يعقل أن يشرع القانون الأساسي، مثلاً، لحرب أهلية، أو يشرع لكيفية تصرف المجلس في حال اعتقال أكثر من 50% من أعضائه. لا يوجد تشريعات لمثل هذه الأحوال، لأن القانون الأساسي يفترض عدة أمور: أولاً يفترض مساراً سياسياً، ويفترض أن الآلية لهذا المسار هي المفاوضات، ويفترض عدم وجود كفاح مسلح، ويفترض استقراراً في الوضع السياسي والاقتصادي. هذه كلها افتراضات يبنى عليها القانون. وبالتالي فهو لم يكن مصمماً للوضع الحالي. وعليه، فاللجوء إلى القانون هو مسعى لإضفاء الشرعية القانونية على المواقف السياسية من جانب الطرفين. هل سيستمر هذا الوضع؟ وفي أي أوضاع يمكن أن يتغير؟ أعتقد أن الرئيس أبو مازن يسعى للحصول على إنجاز سياسي يعطيه قصب السبق في الصراع مع "حماس". ومن دون إنجاز سياسي مقنع للجانب الفلسطيني، فإن الأمر مسألة وقت قبل أن تعود المقاومة إلى الضفة الغربية: أي أن الحكومة الحالية من دون ذلك ستفشل في الضفة الغربية.

كميل منصور: بطبيعة الحال أول نتيجة لما حدث هي الفصل السياسي بين غزة والضفة بسبب وجود حكومة في كل منهما. كان هناك مجلس تشريعي وتنظيمات مثلت وحدة الوطن، إنما بعد أوسلو خفّت العلاقات الاجتماعية بين أهل غزة والضفة وريداً وريداً، وتقلصت العلاقات الاقتصادية، وخفّت التنقل بين المنطقتين. عملياً كان وجود سلطة واحدة وأحزاب سياسية متعاونة فيما بينها في المنطقتين يكفل استمرار الوحدة. حالياً لم نفقد كل شيء. الرئاسة ما زالت معترفاً بها في غزة، على الرغم من الانتقادات الموجهة إلى أبو مازن. القانون الأساسي قانون واحد معترف به. المجلس التشريعي من الناحية القانونية، لا الفعلية، ما زال معترفاً به. القضاء موحد، مع أن النيابة العامة انفصلت. إنما يجب الحفاظ عليه موحداً. قضية غزة ما زالوا يعتبرون أن مجلس القضاء الأعلى هو مجلس رام الله.

أما أهم نتيجة سياسية فهي التصفيق الأميركي - الإسرائيلي لما جرى. وبسبب هذا الاستحسان، جاءت مبادرة الرئيس بوش لعقد اجتماع دولي في الخريف. لم يعد الرئيس أبو مازن، حتى لو أراد، قادراً على اللجوء إلى وساطات عربية من أجل التفاهم مع "حماس". لن يستطيع ذلك بسبب القيود الإسرائيلية - الأميركية. كان ذلك ممكناً قبل أن جرى ما جرى في غزة، لكنه لم يعد ممكناً الآن إلا إذا حدث تغيير جذري. لا نعلم إن كان هذا التغيير هو ما تحدث عنه الدكتور جورج، أي الإنجاز السياسي، ولا نعلم إن كان سيحدث. شخصياً لا أتوقع أي إنجاز على المدى القريب. من ناحية قانونية أعتبر أن القانون الأساسي حي يرزق، على الرغم من عدم تطبيقه بالكامل. لا ننسى، مثلاً، أن حالة الطوارئ أعلنت، وبعد 30 يوماً لم تعد سارية المفعول. هذا يعني أن هناك احتراماً للقانون: في غزة هناك إمكان ألا يطبق، إنما في الضفة لم يتغير شيء عملياً. عندنا قانون أساسي، ويتمتع بقدمية، والجميع يحترمونه. صحيح أنهم يتلاعبون به، لكن شرعيته ما زالت موجودة، وشرعيته ضرورية في المستقبل.

رائف زريق: لأنني غير ملم بالقانون الأساسي فسأحدث عن المساحة الضبابية التي تتحول فيها السياسة إلى قانون، ويتحول فيها منطلق الثورة إلى منطلق الدولة. هناك فجأة احتكام إلى منظمة التحرير أحياناً، وإلى مرتكزات

قانونية أحياناً أخرى، لحسم صراعات لا يمكن حسمها لا في منظمة التحرير ولا بمرتكزات قانونية. وكما يحتكم إليهما يجب أن يقبل الطرف الآخر أن يكون مرجعية للحكم. وبالتالي أي نظام سياسي يجب أن تكون فيه، ولو للحظة واحدة، نقطة إجماع مطلق. هذه النقطة هي نقطة أرخميدس التي يبنى عليها النظام السياسي، وذلك كي يصير الخلاف خلافاً في شأن أرضية هذا الاتفاق. وأعتقد أن هناك، أساساً، حاجة إلى إرادة سياسية وتفسيرات قانونية تنقذ ما يمكن إنقاذه عبر اتفاقات سياسية. طبعاً لا أحد يتفق مع ما فعلت "حماس"، وهناك ضرورة لأن تراجع "حماس" نفسها، وتحاسب نفسها في هذا الموضوع. لكن الخشية تنتاب المتابع لنبرة كلام "فتح" وأبو مازن. أنا لا أعرف ما إذا كان أبو مازن، في تصريحاته خلال جولته الأخيرة مثلاً، يريد أن تقوم "حماس" فعلاً بالاعتذار، أم أنه يستخدم ذلك ذريعة لعدم الحوار معها! أحياناً تشعر من نبرة كلامه بأنه يضع شروطاً تعجيزية كي لا تقبل "حماس" بها، وكما لا يجري حوار، نظراً إلى أن السلطة وصلت إلى نقطة يبدو فيها أن معظم أوراقها ومصدر قوتها يكمنان خارج المساحة الفلسطينية؛ أي يكمنان في يد الولايات المتحدة وإسرائيل.

عبد الستار قاسم: معظم النقاط التي طرحت لا أتفق معها. أولاً، الأستاذ رائف قال: "العمليات الانتحارية". من الممكن استعمال كلمة محايدة، وهي تفجير النفس. الأمر الآخر هناك كلمة المشروع الوطني. أنا أستاذ في العلوم السياسية ولا أعرف ما هو المشروع الوطني الفلسطيني. هل هناك مشروع وطني فعلاً؟ وما هو إن وجد؟ إذا كان المقصود بذلك مشروع أبو عمار فهذا ليس مشروعاً. وإذا كان المقصود مشروع الجبهة الشعبية فهذا أيضاً ليس مشروعاً. إذاً يمكن أن يكون عندنا مشاريع متعددة. بالنسبة إلى مشروع أحمد يوسف، أنا كتبت عن الموضوع. وقبل أن أكتب طلبت مراراً وتكراراً من أحمد يوسف أن يوضح الأمر وألا يكذب عليّ. وقد أقسم لي أن المشروع ليس مشروعاً، وإنما هو ورقة أوروبية تسلمها من الأوروبيين. هذه على الأقل معرفتي بالنسبة إلى هذه المسألة، مع أن وسائل الإعلام تكرر غير ذلك.

تحدث الأستاذ رائف عن الثنائيات. نعم، هناك ثنائيات متناقضة، لكنها ليست ثنائيات ضدية. "حماس" هي أيضاً من الإخوان المسلمين. والإخوان المسلمون بطبيعتهم وبرنامجهم هم جماعة مهادنة، وليسوا حركة جهادية. هم حركة إصلاحية تعتمد المهادنة، وبالتالي لديها الاستعداد لأن تهادن. الأستاذ جورج تساءل: لماذا لم يكتفوا بالبقاء في المجلس التشريعي؟ أنا من الناس الذين تحدثوا معهم مباشرة. وقبل انتخابات المجلس التشريعي قلت لهم: لماذا تشاركون في الانتخابات كـ "حماس"؟ رشّحوا مستقلين وادعموهم. ثم فازوا في الانتخابات. نصحناهم مراراً وتكراراً بعدم تأليف حكومة. أعطوا الحكومة لغيركم. هكذا هي أيديولوجيا الإخوان المسلمين، وهذا هو منهجهم: يحبون السلطة. أمسكوا بالسلطة، وهي تشكو خلافاً إدارياً كبيراً جداً، ووجدوا أنفسهم في مهب الريح. اكتفوا فقط بردة الفعل. الآخرون يقومون بالفعل، وهم عليهم الرد. على القائد السياسي أن يقوم بالفعل، ويترك للآخر أن يقوم بردة الفعل. "حماس" لم تستطع ذلك. لم يكن لديها القدرة التكتيكية. كثيراً ما تكلمنا مع بعض قياداتهم وطرحنا أفكاراً اقتصادية مالية لا تخطر على بالهم. مثلاً، تشجيع الصناعة المحلية.

أنا لا أعتقد أن القضية الأساسية هي أن أقبل بأوسلو أو لا أقبل به. القضية الأساسية هي الخلل الفادح الذي كان عرفات يتعمد فعله. لقد تتبعت منذ سنة 1970 وأعرف ماذا كان يعمل في بيروت، وأعرف كيف كرّه اللبنانيين بالفلسطينيين، وأعرف كيف كرّه الأردنيين بالفلسطينيين، وأعرف كيف كرّه التونسيين بالفلسطينيين، وأعرف كيف كرّه الفلسطينيين بالفلسطينيين.

هناك خلل داخلي، أخلاقي واجتماعي، هو سبب ما يجري في فلسطين. تراكمت الأحقاد والبغضاء بين الناس وبين الفصائل، الأمر الذي أدى إلى هذه النتيجة. عرفات هو الذي قاد الشعب الفلسطيني إلى هذا الفساد، وأحدث هذا التدمير في الشعب الفلسطيني. هو الذي ركّب الزعران على ظهورنا. هو الذي أمّن الواسطات والمحسوبيات. فلماذا أبرئه؟!

ما جرى في غزة كان سيحدث في الضفة أو غزة. كلام المنطق والعقل لا تسمعه الفصائل. الوعظ والإرشاد والنصح للفصائل لا يجدي نفعاً. بالتالي ربما تنفع الهزة أو الدم في تعليمهم، لأن كل الكلام العقلاني، كما يبدو، لا يفيد. من الناحية القانونية، أمل بعد أحداث غزة بأن تتحسن الأوضاع. على الأقل، أنا أشعر بأن الأوضاع في نابلس تحسنت بعد ما جرى في غزة، لأن السلطة الفلسطينية تحركت في نابلس وأمرت بضبط الأمن. الآن الوضع أخف. شكراً إذاً لأهل غزة، لأن ما جرى انعكس علينا إيجاباً. أمّا من ناحية تطبيق القانون، فهو غير مطبق في فلسطين. وإذا طبق فإنه يطبق في قضايا قانونية هامشية. أصغر شرطي يستطيع أن يتصل بالقادة ويغير القرار. والمسؤول عن ذلك عرفات؛ أي أن المسألة ليست جديدة. من ورثوا عرفات استمروا على نهجه. يجب أن نركز على احترام

القانون. هل نستطيع - نحن الأكاديميين والمفكرين والمتقنين - أن نقعد معاً عسانا نفعل شيئاً، ونؤثر في مجرى الأمور في الشارع الفلسطيني؟ يمكن أن نحدث تأثيراً سياسياً وقانونياً، لكننا غائبون. نكتب، لكن لا نجتمع لتشكيل ضغط. فصيل صغير له تأثير أكبر من جميع الأكاديميين الموجودين في الجامعات الفلسطينية. أين نحن؟

هاني المصري: إن ما جرى يعتبر من أخطر ما حدث على صعيد القضية الفلسطينية منذ عشرات الأعوام. وبالتأكيد كل شيء له جانب جيد. لكن هذه المشكلة سيئة جداً. وللأسف لا نستطيع أن نعيد الوحدة خلال فترة قصيرة، لأن القرار الفلسطيني أصبح بعد ما حدث، أكثر فأكثر، أمراً لا يتحكم فيه الفلسطينيون. المبادرات التي يطلقها بوش لم تأت مصادفة، وكذلك التغيير الذي حدث في مواقف أولمرت. هذا كان إلى فترة قريبة، كما اتضح في أثناء زيارات رايس، يرفض أولمرت رسم أفق سياسي، حتى لو كان غامضاً وفضفاضاً. وقد قال لها عندما اختلف معها: "أنا متفاهم مع رئيسك بوش"، ورحلت بخفي حنين.

الآن أولمرت وأبو مازن يطلقان تصريحات متشابهة جداً! إذاً، هناك محاولة لقطف ثمار الانقسام، وليس من أجل إعطاء إنجاز لأبو مازن. سيحاولون أن يحصدوا ثمار الانقسام الفلسطيني، وأن يحصلوا الفاتورة، سواء من أبو مازن والسلطة أو من حركة "حماس". الآن "حماس" أصبحت حبيسة انتصارها. مطلوب منها كي تستمر - أي في مقابل الأكل والإغاثة الإنسانية - أن تقدم شهادة حسن سلوك تتمثل في عدم إطلاق الصواريخ، وفي المساعدة في الإفراج عن شاليط، وعدم تهريب السلاح. وستجد نفسها في وضع أصعب لاحقاً. للأسف لم ينشأ بين الفلسطينيين، ولا داخل الفصائل، حتى الآن على الأقل، اتجاه يقف ضد الاتجاهات الخطرة الموجودة في الساحة الفلسطينية. نواجه الآن خطر تصفية القضية الفلسطينية؛ خطراً من طرف فلسطيني يتساقق مع هذه المحاولات. هذا لم يكن موجوداً من قبل. هؤلاء الأشخاص كانوا مختبئين، وظهروا الآن على السطح وهم يتحركون. يمكن أن يفشلوا، لكن هناك محاولة جديدة لتصفية القضية الفلسطينية سنشهدها خلال السنة المقبلة. هذا على الصعيد السياسي.

أمّا على الصعيد القانوني، فمع أنني متفق مع كثير مما قاله الدكتور كميل، إلا أن هناك مسألة مهمة يجب أن ندرکها: كل الصلاحيات تركزت بيد الرئيس أبو مازن؛ وهذا ضد أي قانون. إنه أصبح الشرعية الوحيدة. ألغى مواد من القانون الأساسي، وألف حكومة طوارئ غير قانونية. حالة الطوارئ قانونية، لكن معظم القانونيين اتفقوا على أن الحكومة غير قانونية. وتحولت هذه إلى حكومة تسيير أعمال. وما بني على غير قانوني فهو غير قانوني. الأهم من ذلك أنه عندما نضع الأمر في يد منظمة التحرير ونحن نعلم أنها، عملياً، كيان غير فاعل، فهذا يعني وضع المسألة في يد الرئيس. وحتى لو كان هذا الرئيس نبياً ومنزلاً من السماء، فهذا ضد القانون وضد أي مشاركة. بالتالي نحن في حالة خطر شديد. القانون الأساسي ناقص، ولا يوجد جواب للمشكلة. ما جعله ناقصاً أن "فتح" رفضت تعديل القانون الأساسي بحيث يستطيع أن يعالج هذه المسائل.

مشروع الدولتين.. وبدائله

■ **ننتقل الآن إلى مشروع الدولة الفلسطينية. هل ما زال هذا المشروع حياً؟ هل ما زال ممكن التطبيق؟ وإذا لم يكن كذلك، فما هو المخرج، وما هو البديل؟**

كميل منصور: يكثر الكلام على حل الدولة الديمقراطية الواحدة في فلسطين ضمن حدود فلسطين الانتدابية. أنا أود أن أحذر من اعتماده كبرنامج سياسي. إذا اعتد كبرنامج سياسي خسرتنا التأييد العالمي كله، أي الأمم المتحدة والجمعية العامة ومجلس الأمن. وهذا يعني أنه لن يعود هناك تمثيل للشعب الفلسطيني على الصعيد الدولي. الدولة الديمقراطية الواحدة تعني أن فلسطين تحررت، والفلسطينيين أصبحوا أحراراً من النهر إلى البحر. كيف نبني برنامجاً طموحاً وجديراً انطلاقاً من هزيمة حالية؟ الاستيطان يتقدم من دون أن نستطيع إيقافه، ونحن نذهب إلى مشروع أجراً؛ يوجد تناقض هنا. لذا أنا أحذر من هذا. المشروع الوطني، بحسب رأيي، يجب أن يكون على مستوى إنشاء دولة فلسطينية على كامل الضفة والقدس وغزة. لكن المشروع الرسمي الفلسطيني لا يمنع أن تعتمد فئات وأحزاب مشروع دولة ديمقراطية على كامل تراب فلسطين. هذا موضوع آخر. إنما على الصعيد الرسمي يجب أن نتمسك بمشروع الدولة. ويجب أيضاً، مثلما قال الأخ هاني، أن نرفض المشاريع البديلة ومشاريع ما دون سقف الدولة على الضفة وغزة. هذا يساهم حتى في دعم فكرة الدولة الديمقراطية.

أتوقع ألا نصل إلى اتفاق في المفاوضات الحالية. السنة المقبلة هي سنة الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة. ما قد نتوصل إليه هو ترتيبات فلسطينية - إسرائيلية مع تفاهم، وليس اتفاقاً موقعاً بين الطرفين. الانسحاب من

مستعمرات غزة تم من دون تفاهم، لكن يمكن أن تتم انسحابات في الضفة الغربية بالتفاهم. توقيع اتفاقية مع إعلان مبادئ؟ لا أعتقد أن هناك قائداً فلسطينياً يستطيع التوصل إلى إعلان مبادئ يحظى بالتأييد الشعبي. "إعلان المبادئ" انتهى عصره.

رائف زريق: هل حل الدولتين ممكن؟ ممكن وغير ممكن. ما المقصود بالممكن؟ إذا اجتمعت إرادة سياسية دولية وضغط على إسرائيل يصير ممكناً. السؤال هو: هل هذا الضغط موجود، وهل ثمة إرادة سياسية من هذا النوع متوفرة؟ الجواب حتماً لا. هل هناك في الأفق المنظور إمكان لتغيير في موازين القوى، أو في السياسة الأميركية، أو في الشارع الإسرائيلي، أو في قدرات الشعب الفلسطيني، من شأنه أن يفرض حلاً من هذا النوع؟ لا أرى ذلك ممكناً. أنا موافق مع الدكتور كميل على أن التحول من حل الدولتين إلى حل الدولة الواحدة لا يمكن طرحه بهذه السرعة والسهولة، وخصوصاً أن هناك وعداً أعطته قيادة منظمة التحرير للمؤسسات والهيئات الدولية وهيئات التضامن. ثم ما الموقف من المستعمرات إذا أنت أعلنت حل الدولة الواحدة، وبالتالي أوقفت التعامل مع هذه المناطق كمناطق محتلة؟ هذه نوعية الأسئلة التي يجب الإجابة عنها، مع عدم نسيان ترجمة الإنجازات التاريخية على أساس الشرعيات الدولية. يجب الإجابة عن هذه الأسئلة قبل التحول إلى هذا الاتجاه.

ما لا أتفق مع الدكتور كميل عليه هو موضوع الهزيمة. نعم، الهزيمة تفتح أحياناً أبواباً كانت موصدة في السابق. هذا ما حدث تماماً في جنوب إفريقيا. في جنوب إفريقيا حل الدولة الواحدة أصبح ممكناً بعد هزيمة مشرعين: المشروع الاشتراكي، ومشروع إرجاع الأوروبيين إلى أوروبا. أعتقد أنه حين يتحرر الفلسطينيون من إمكان حلم أو وهم تقسيم البلد إلى دولتين؛ أي إذا زال هذا الحلم أو الوهم نصب وجهاً لوجه أمام حقيقة أن فلسطين كاملة أهلة بمجموعتين سكانيتين، وبالتالي لا يوجد حل إلا حل الدولة الواحدة. وعندئذ تكف القوى عن أن تكون قوى طاردة عن المركز في اتجاه حق تقرير المصير بالمفهوم الانفصالي، وتحرك في اتجاه حق تقرير المصير بالمفهوم الاندماجي. على الأقل يجب طرح هذا الموضوع بين النخب وتداوله كما كان وارد، كي يشعر الفلسطيني بأن هامش مناورته غير محسوب في الأسبوعين المقبلين، وبما يريد أولمرت وبوش.

عبد الستار قاسم: مشروع الدولة الفلسطينية جزء من مسلسل هبوط السقف الفلسطيني. نحن أخطأنا في أننا قدمنا مبادرات وشاركنا في تقديم مبادرات. علينا ألا نقدم مبادرات. ما يجب أن نفعله هو الإصرار على استعادة حقوقنا فقط. كم نستعيد؟ هذا أمر آخر. بمجرد أن تبدأ بتقديم مبادرات فمعنى ذلك أن هيبتك أمام الطرف الآخر أخذت تتضاءل، وقدرتك على المناورة أصبحت أقل فأقل. ومع الزمن تجد نفسك محشوراً في الزاوية. أعتقد أن هذا هو ما قمنا به. مشروع الدولة الفلسطينية غير ممكن. الدولة الفلسطينية الحقيقية لها جيش، لها حدود مفتوحة مع الدول العربية، لها علاقات دبلوماسية حرة. هذا ما أعنيه بالدولة الفلسطينية. هذا غير ممكن لأن إسرائيل لا تقبل بدولة عربية مستقلة غربي نهر الأردن. هذا الموقف جزء من المشروع الصهيوني الإسرائيلي ولا يمكن أن تقبل إسرائيل به. في أحسن الأحوال ما يمكن أن نحصل عليه في المفاوضات القائمة حالياً هو كيان فلسطيني فقط يعمل أمنياً لمصلحة إسرائيل. نأكل ونشرب ونسافر وندرس في الجامعات، لكن شريطة أن نكون وكلاء أمنيين. المفاوضات لا يمكن أن توصلنا إلى ما نريد إذا كنا نريد دولة فلسطينية مستقلة، لأن المفاوضات تفتقر إلى مقومات المفاوضات. طاولة المفاوضات الحالية طاولة استجداء. نحن نستجدي الآخر. والقول إنها مفاوضات حقيقة غير صحيح.

هاني المصري: رأيي أن إقامة الدولة لا يزال هدفاً ممكن التحقيق. صحيح أنه صعب جداً، وازداد صعوبة بعد التطورات الفلسطينية والانقسام الفلسطيني، وبعدها قطعت إسرائيل شوطاً كبيراً على طريق فرض حقائق استيطانية وجدران وتقطيع أوصال وحواجز وطرق التفاضية، لكنه ما زال ممكناً. غير أننا إذا وصلنا في الطريق الحالي فلن نصل إلى دولة فلسطينية. وأتفق مع الدكتور عبد الستار على أن هذا الطريق يوصل إلى شيء قد يسمى دولة، لكنها ستكون بعيدة بعد الأرض عن السماء عن مفهوم الدول. ما سنصل إليه سيكون السلطة نفسها، لكن معطاة اسم دولة، مع وجود قيود عليها أشد لأن إسرائيل ستأخذ عبراً من التجربة الماضية. مثلاً سوف تحتفظ بحق التدخل في المدن كلما رأت ذلك مناسباً، وأكثر مما كان عليه الحال في فترة العصر الذهبي لأوسلو.

ويجب أن أشير إلى أن الحل البديل من الدولة الفلسطينية قد لا يكون حل الدولة الواحدة مثلما يقال. فمن لا يقدر على أخذ عنقود عنب لا يستطيع أن يأخذ الكرمة كلها! هذا نوع من القفز عن الواقع وإمكاناته. هناك إمكان للدولة الفلسطينية. لماذا؟ لأن قدرة الولايات المتحدة وإسرائيل ليست مطلقة. إنهما تعانيان جرأً أكثر من أزمة في المنطقة. بل هناك أزمة أميركية في العالم كله: في العراق وإيران ولبنان، وفي كل المناطق. بصراحة أعتقد أن الوضع الدولي والوضع الإقليمي مناسبان أكثر من أي فترة مضت لإقامة دولة فلسطينية. لكن الوضع الفلسطيني

في أسوأ حالاته. العالم كله الآن يعتبر أن إقامة دولة فلسطينية مفتاح لاستقرار المنطقة وحل مشكلاتها برمتها. تقرير بيكر - هاملتون، الذي هو تقرير يعكس آراء الرأي العام الأميركي، يسجل هذه الحقيقة. وحيثما تذهب في العالم كله تجد تشديداً على هذه الحقيقة. لكن الطرف الفلسطيني غير جاهز أبداً. وفعلاً الاستجداء لا يؤدي إلى إقامة دولة. وإذا كان العالم كله معنا، ونحن لسنا مع أنفسنا، لا نستطيع أن نحقق شيئاً.

جورج جقمان: أعتقد أنه يمكن التمييز في هذا الموضوع بين ثلاثة مستويات: المستوى الأول، ما يمكن أن يحدث سياسياً كتحليل وتوقع؛ المستوى الثاني، ما هو البرنامج السياسي المقبول إقليمياً وعربياً، وأقصد هنا حل الدولتين بمعزل عن إمكان أو عدم إمكان تحقيقه؛ المستوى الثالث هو موضوع الدولة الواحدة، وما إذا كانت واقعية أو غير واقعية من منظور الجمهور الفلسطيني وتأييده لها، ومن منظور أي أحزاب قد تتبناها. أبداً بالتوقع في شأن ما يمكن أن يحدث، مع إدراكي أنه يمكن أن يكون هذا مغلوطاً فيه. أبداً بأحادية الانسحاب من قطاع غزة. كان الهدف الإسرائيلي تعبئة الفراغ السياسي الناجم عن عدم وجود مسار سياسي من جهة، وعن عدم وجود إمكان لحسم عسكري للانتفاضة الثانية، من جهة أخرى. والسبب هو وجود قيود سياسية على العمل العسكري في إسرائيل. لو كان في إمكان الجيش الإسرائيلي أن يقتل عشرة آلاف فلسطيني كل يوم لاستطاع أن ينهي الانتفاضة الثانية. لكن توجد قيود سياسية على إسرائيل، تتعلق بجرائم الحرب وما شابه، تعوق إمكان الحسم العسكري. كان هذا الانسحاب الأحادي الجانب مشروع حزب كديما. وبغض النظر عما آل هذا الحزب إليه، تواجه إسرائيل مشكلة محددة هي الأمن في الضفة الغربية. أقصد من ضمن في الضفة المحافظة على أمن إسرائيل. هذه قضية أساسية. وهم عندما يقولون إن الرئيس أبو مازن ضعيف يقصدون أنهم لا يستطيعون الاعتماد عليه، بناء على التجربة، وأنه لا يسيطر على الأجهزة الفلسطينية، وأن "فتح" مجزأة ومفككة. أي أن ثمة حاجة إلى جهة في الضفة الغربية تضمن الأمن لإسرائيل. والطرف الوحيد الذي يمكن أن يولكوا إليه المهمة هو الأردن. إذاً، أعتقد، أولاً، أننا قد نشهد مساراً ينطلق من الحاجة الإسرائيلية إلى ضمان الأمن على المدى الأطول، لأن بقاء الوضع الحالي سيجعل عودة الانتفاضة مرة أخرى في الضفة الغربية أمراً حتمياً. توجد عدة عناصر يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار مجتمعة. يقول محللون إسرائيليون أكثر إن الطريقة الوحيدة لإنقاذ حياة أولمرت السياسية تكمن في اتفاق سياسي مع الجانب الفلسطيني يمكن أن يسوّق كإنجاز. وهذا أيضاً يمكن أن ينطبق على الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة. ثانياً، أبو مازن ما زال يصبر منذ عدة أعوام حتى الآن على الحاجة إلى الاتفاق على خط النهاية، ويرى أن العبرة الأساسية من فشل مسار أوسلو هي ضرورة تجنب تأجيل ما سمي قضايا الحل النهائي إلى فترة لاحقة. وقد أشار علناً في أكثر من مناسبة إلى الحاجة إلى وجود قناة خلفية. وظهر في بعض الصحف مؤخراً أن ثمة فعلاً قناة خلفية للبحث في هذه القضايا. على ماذا سيتفقون؟ لا أدري. لكن يبدو أن هناك مسعى لتلبية هذا الطلب بشكل أو بآخر. لا أقول إن هذا مسار جيد، لكن أقدم تحليلاً. إذاً، الصورة التي تظهر هي كالتالي: توجد أسباب موضوعية قد تؤدي إلى مسار سياسي يقود إلى دولة ذات حدود مؤقتة، يليها كوندراالية مع الأردن. موقف الأردن واضح: موضوع الكوندراالية لن يبحث فيه قبل إعلان الدولة الفلسطينية. هذه الثغرة من منظور إسرائيل - الأمن في الضفة الغربية - يجب أن تغلق. وأعتقد أن هذا ما قد يحدث. لا أقول يقيناً، لكن على الأرجح. أمّا بخصوص حل الدولتين، فأعتقد أن من الواضح أن هذا المشروع ما زال هو الوحيد الذي يحظى بشرعية إقليمية ودولية، بمعزل عن إمكان تحقيقه. وأعتقد أن حل الدولتين بالمفهوم الفلسطيني أو العربي لا يزال بعيداً، لكنه ما زال شعاراً قابلاً للتداول، ولا يوجد شعار سياسي غيره. بالنسبة إلى حل الدولة الواحدة أعتقد أن الجمهور الفلسطيني، بناء على الاستطلاعات، ما زال يؤيد حل الدولتين. إذاً، حل الدولة الواحدة قد يتداول بين المثقفين والكتّاب. لكن، كشعار سياسي، لا تتبناه أحزاب أو قوى سياسية. إنما هو أمر قد ينظر فيه في المستقبل. أخيراً، في ضوء الانسداد السياسي هناك حل آخر متداول بين الكتّاب والمثقفين، وهو "حل" السلطة الفلسطينية. هذا لم يدرس كخيار فعلي، أي أن يعمد أبو مازن إلى القول: في الفترة المقبلة يجب أن يكون هناك برنامج سياسي بمواصفات كذا وكذا، أو أستقيل وتحل السلطة. حينها سيعود الاحتلال. لكن هذا الموضوع مرتبط بمصالح. توجد مصالح تمنع طرحه عملياً. مصالح كبيرة تحتاج إلى بقاء السلطة.

رائف زريق: مشروع الدولتين، أو خطاب الدولتين، خطفه اليمين الأميركي والوسط الإسرائيلي، وتحول من مشروع ذي طابع تحرري إلى مشروع لحل مشكلة إسرائيل. وإسرائيل معنية أن تسمى هذا الكيان دولة، لأنها عندئذ تستطيع أن تدير ظهرها لكل شؤون المواطنين الفلسطينيين. هذه دولتكم، وهذه شؤونكم. وهي تستطيع أن تحمل السلطة الفلسطينية كل مسؤوليات الدولة بموجب القانون الدولي، من دون أن يكون لهذه السلطة سيطرة على الأرض، ومن

دون أن يكون لها صلاحيات الدولة. وبالتالي يصبح هذا بلغة الدولة، اللغة الدبلوماسية، مصيدة. نحن نطالب بالدولة من أجل التحرر وسيادة الفرد على مصيره. الديمقراطية هي سيادة الجماعة على مصيرها، ثم سيادة الفرد على مصيره. لكن من الممكن إفراغ هذا المضمون. إن اللغز الكثير في موضوع الدولة يجب ألا يغرينا، لأن من الممكن أن يحاربوك بها.

عبد الستار قاسم: أرى أن أي مسألة مصيرية تتصل بالقضية الفلسطينية تحتاج إلى إجماع فلسطيني، وهذه قضية أساسية. في قضايا هامشية يمكن تجاوز ذلك، أما في قضايا مصيرية فمن غير الممكن تجاوز الإجماع. أرى أن معادلة القوى في المنطقة تغيرت وتجاوزت هذه الطروحات التقليدية كلها. أعتقد أن الاصطفاف المحوري في المنطقة همس القضية الفلسطينية، وإسرائيل ليست في وارد إيجاد حل لها. ما يهم الولايات المتحدة وإسرائيل حالياً هو حزب الله وسورية وإيران وأفغانستان، وما يمكن أن يحدث في باكستان. في الإمكان أن ترتاحا من "وجع الرأس" الذي نسببه لهما بقليل من المهدئات. وهذا هو ما يجري. على أي حال، من أجل الخروج من الأزمة الفلسطينية لدي الاقتراح التالي: لسنا بحاجة لا إلى رئاسة حكومة ولا إلى رئاسة سلطة، ورحم الله امرءاً عرف قدر نفسه. نحن بحاجة فقط إلى مجلس إداري يدير الشؤون اليومية والإدارية للشعب الفلسطيني. وهذا المجلس الإداري يمكن أن يشكل من مهيئين وخبراء ومختصين مستقلين.

■ مثل مجلس بلدي؟

عبد الستار قاسم: نعم، مثل مجلس بلدي يدير الضفة الغربية وغزة، لكنه مكون من مختصين عندهم دراية ومعرفة. من أين يأتي هذا المجلس؟ أقترح أن تجتمع حركة الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وتشكلان مجلساً إدارياً من المستقلين. لماذا هذان الطرفان؟ الأول، لأنه إسلامي وليس عضواً في منظمة التحرير، والثاني لأنه من منظمة التحرير. يتفق الطرفان على عشرة أو اثني عشر شخصاً، ولا نحتاج إلى أكثر من ذلك. "فتح" و"حماس" يجب أن توافقا على هذا الطرح. بعد ذلك يعمل المجلس الإداري على إعادة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية من جديد، ووفق نظام جديد. المجلس الإداري يجب ألا يتدخل في الشؤون الإدارية، وإنما يترك هذا الأمر للمنظمة كي تتولى هي الإشراف على مختلف شؤون الشعب الفلسطيني.

هاني المصري: قالت راييس في بداية جولتها في الشرق الأوسط أنها تريد أن تقيم دولة قبل انتهاء المفاوضات: أعني دولة موقته. قد ينجحون في ذلك، أو يفشلون. لكن خطر أن ينجحوا قائم هذه المرة. لماذا؟ بسبب الانقسام الفلسطيني. فهو يحرر بعض العناصر الفلسطينية من قيود الوحدة مهما تكن شكلية. نسمع حالياً كلاماً لم نكن نسمعه. أبو مازن قال في مقابلة مع صحيفة "معاريف": إعلان مبادئ وجدول زمني طويل، على مراحل طويلة. وهذا قاله في المجلس المركزي، وليس في المقابلة مع "معاريف" فقط. أبو مازن يقول دائماً: خريطة الطريق، ورؤية بوش، ومبادرة السلام العربية. بصراحة هذا ما سيحول إلى إعلان مبادئ. يقول: إنهاء الاحتلال الذي بدأ سنة 1967، ودولة فلسطينية قابلة للحياة في أراضي سنة 1967. وقضايا تبادل الأراضي والحدود يتم الاتفاق عليها. صرنا نعرف المصطلحات التي تستخدم. اللغة تتسع لإمكان التفسيرات المتناقضة، لكن الواقع يشير إلى أن هدف إسرائيل هو إنهاء الاحتلال عن السكان لا عن الأرض. هناك أشياء يجب أن ننتبه لها. دولة موقته، ثم سيتوجهون إلى الخيار الأردني والخيار المصري. وهذا يفسر لماذا خافت مصر من الذي جرى في غزة. خافت أن ترمى غزة في أحضانها.

جورج جقمان: أعتقد أن هناك أموراً واضحة. لن يرسل الأردن أي قوات حتى قيام الدولة الفلسطينية. لن يرسل قوات كي تشن حرب شوارع ضد الفصائل المسلحة. كذلك لن يكون هناك أي قوات دولية. ولن ترسل أي دولة أوروبية جنوداً إلى غزة والضفة لضبط الأمن.

موقف الأردن واضح منذ عام ونصف عام. لقد قال رئيس حكومته: لن نبحث في موضوع الكونفدرالية إلا بعد قيام الدولة. لكن هذا يعني أيضاً أنه لا يوجد رفض لهذا الموضوع بعد قيام الدولة. أعتقد أن هذا هو الخيار الاستراتيجي بمنظور عدة أطراف كما أشرت سابقاً، وذلك لغرض ضبط الأمن في الضفة، حيث يلزم وجود طرف يمكن الركون إليه وله خبرة بالموضوع. وثبت للحكومات الإسرائيلية سابقاً أن الجانب الفلسطيني غير مؤهل لهذه المهمة.

من جهة ما قاله الأخ هاني المصري، صحيح أن أبو مازن يتعرض لضغط شديد من أجل مواصلة الابتعاد عن "حماس"، لكنه أيضاً بحاجة إلى إظهار إنجاز سياسي أمام الشعب الفلسطيني. ويمكنه الإصرار على موقف فلسطيني أقوى لأن الكل يحتاج إلى الطرف الفلسطيني، سواء إسرائيل أو الولايات المتحدة أو الأردن. هذا ما أثبتته تجربة الانسحاب أحادي الجانب من غزة. ثمة حاجة إلى وجود طرف فلسطيني لإعطاء أي ترتيب سياسي شرعية.

لن يكون في الإمكان إعطاء أي شرعية من دون وجود طرف فلسطيني. السؤال يتوقف كلياً على مدى قيادة أبو مازن وصلابته. عندما تتوفر إرادة فلسطينية يصبح في الإمكان تحقيق دولة فلسطينية. ■

- (*) عقدت "مجلة الدراسات الفلسطينية" بتاريخ 2007/8/1 ندوة في رام الله، وكانت محاورها: تشخيص الأزمة السياسية الداخلية ما قبل أحداث غزة الأخيرة وما بعدها؛ التداخبات السياسية والتأثيرات القانونية؛ مشروع الدولة الفلسطينية هل ما زال قائماً وممكن التحقيق؟
- (**) جورج جقمان: أستاذ برنامج الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان ودائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت ● رائف زريق: باحث في معهد فان لير في القدس ● عبد الستار قاسم: أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح/نابلس ● هاني المصري: مدير مركز بدائل للإعلام والأبحاث ● كميل منصور: باحث وعميد كلية الحقوق في جامعة بيرزيت (ابتداء من 2007/9/1).
- (***) زكريا محمد: شاعر وكاتب فلسطيني مقيم برام الله ● خالد فراج: عضو هيئة تحرير "مجلة الدراسات الفلسطينية".

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx